



جامعة باتنة 1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

توصيات

الملتقى الوطني حول:
جنوح الأحداث
قراءات في واقع وآفاق الظاهرة وعلاجها

بتاريخ 2016/05/05 وفي الساعة 11:00 بقاعة الاجتماعات بقسم الحقوق
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1 اجتمعت اللجنة التوصيات للملتقى
الوطني:

جنوح الأحداث
قراءات في واقع وآفاق الظاهرة وعلاجها

والذي انعقدت فعالياته يومي 04 و05 ماي 2016، حيث ترأس لجنة التوصيات
الأستاذ الدكتور/ أمزيان وناس وعضوية كل من الأساتذة التالية أسماؤهم :

مقرا.	جامعة باتنة 1	د/ بوهنتالة أمال
عضوا.	جامعة باتنة 1	د. هوام علاوة
عضوا.	جامعة باتنة 1	د/ قسوري فهيمة
عضوا.	جامعة الأغواط	أ/ عثمانى علي
عضوا.	المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني	-النقيب/ لعريف الأمين

-م.أ / حبار محمد المجموعة الإقليمية للدرك الوطني باتنة عضوا.

- م.أ للشرطة / خليفي توهامي رمزي أمن ولاية باتنة عضوا.

- م.أ/ شتيوي زين العابدين رئيس فرقة حماية الطفولة بأمن ولاية باتنة عضوا.

وبعد التداول على محتوى أزيد من خمسين مداخلة التي نشطها الأساتذة الباحثون وذوي الاختصاص على مدار يومي 04 و05 ماي 2016، وما تلاها من مناقشات وإثراءات لمختلف محاور الملتقى؛

توصّلت اللجنة إلى تسجيل التوصيات التالية:

- 1- يؤكد المشاركون في الملتقى على أنّ مواجهة مشكلة الجنوح لدى الأحداث لا يمكن أن تكون على عاتق الدولة وحدها، كما لا تكفي مواجهتها من خلال النصوص التشريعية فقط، بل يجب على الجميع الانخراط في خطة عمل شاملة، مع ضرورة تمتين وتقوية أدوار بقية المؤسسات الاجتماعية من أسرة ومدرسة ومسجد، دون نسيان الأدوار الكبيرة التي يجب ان يضطلع به المجتمع المدني وبقية وسائل الإعلام المختلفة.
- 2- العمل على نشر التوعية الأسرية بمختلف المسؤوليات والواجبات، عبر المناهج الدراسية والمؤسّسات الاجتماعية وكذا الندوات والملتقيات العلمية.
- 3- تفعيل عمل دور الشباب من خلال إعادة رسكلة وتكوين القائمين عليها لتحسين التعامل مع الأحداث الموجودين في حالة خطر معنوي .
- 4- الدعوة إلى تنسيق جهود الحقوقيين والنفسانيين والمساعديين الاجتماعيين ورجال الأمن للتكفل بالأمتل بالجانهين ومن هم في حالة خطر معنوي .
- 5- تعميم توظيف مختصين نفسانيين واجتماعيين في مختلف أطوار التعليم.
- 6- العمل على إصدار نصوص قانونية تلزم أصحاب نوادي الإنترنت باعتماد تطبيقات معلوماتية للرقابة.
- 7- ضرورة إجراء تحقيقات إدارية قبلية لمنح رخص استغلال نوادي الانترنت.

8- التفكير في إيجاد آليات قانونية مُلزِمة تهدف إلى تنمية الوعي الفردي كحل بديل للوعي الجماعي التقليدي.

9- الدعوة إلى تجريم تقصير الأولياء في مراقبة الطفل وتركه في حالات الخطورة المعنوية.

10- الترخيص لمخابر البحث العلمي من طرف الهيئات الأمنية والقضائية لإجراء دراسات حول الأحداث الجانحين، وتسهيل عمليات التواصل معهم، حتى تكون الدراسات الميدانية أكثر جديّة وأكثر واقعية في دراسة الظاهرة.

11- تأمين الرقابة الأمنية على المراكز المتخصصة في حماية الطفولة ومن هم في خطر معنوي من طرف مسيري هذه المراكز للحد من ظاهرة الفرار.

12- الإسراع في إصدار النصوص التطبيقية لقانون حماية الطفل 12/15، بما يتلاءم والواقع المعيش.

13- تنظيم دورات تدريبية من طرف مختصّين لفائدة قضاة الأحداث.

14- الدعوة إلى تأسيس مخبر على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية يهتم بقضايا جنوح الأحداث، وضرورة التنسيق مع مخابر العلوم الاجتماعية ذات الصلة.

15- ترقية هذه الطبعة الوطنية من ملتقى جنوح الأحداث إلى ملتقى دولي في طبقات قادمة، حتى تتسنى الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في حماية الطفل.

16- التوصية بالعمل على نشر أعمال هذا الملتقى في مجلة خاصّة حتى يتسنى للباحثين والمهتمّين وذوي الاختصاص من الاطلاع عليها .

وفي الأخير؛ ثمن المشاركون في هذا الملتقى الوطني ما جاء به السيد رئيس الجمهورية في التعديل الدستوري لسنة 2016 والمتعلق بدسترة حماية الدولة للأسرة والطفل ضدّ كل أشكال العنف، وكذا التوجه الجديد الذي انتهجه المشرّع من خلال إصدار قانون خاص بالطفل وهو القانون رقم: 12/15 المتعلق بحماية الطفل.